Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للواسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0690-0705
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

The impact of Turkish intervention on the Libyan crisis

Sayed Ibrahim El-Desouki [1*], Mohamed Omar El-Farouk[2]

[1] Department of Maritime Navigation, Higher Institute of Marine Science and Technology, Zuwarah. Libya.
[2] Department of Political Science, Libyan Academy, Zintan Branch, Libya.

*Corresponding author: Sayed El-Desouki | sayedtaha1968@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 25-04-2026 | Available online: 06-05-2026 | DOI:10.5281/zenodo.20058923

ABSTRACT

The Libyan crisis is considered one of the most prominent crises witnessed by the Arab region, given its various repercussions on security and stability in the region. The Libyan state, during the monarchy and the Gaddafi era, lacked a genuine social contract that would have rooted the concept of citizenship and led to the success of the modern state project in the country. This resulted in governance being limited to individuals, so genuine institutions were not built, and the concept of the state was absent. Therefore, the Libyan revolution quickly ended in a deep crisis, the most significant of which was a dangerous institutional division represented by the presence of a government in eastern Libya, confronted by a Government of National Accord in the west. Despite the expiration of the legal deadline for existing institutions, the political rivals have not succeeded in turning the page on divisions and agreeing on a comprehensive constitution and electoral law to proceed with general elections that would renew the expired institutions. For this reason, the researcher sheds light in this paper on the nature of the Libyan crisis and the most prominent challenges created by the fragmented political scene in order to anticipate the future paths of the Libyan situation.

Keywords: Crisis, Intervention, Libyan, Turkish, Regional.

أثر التدخل التركي في الأزمة الليبية

سيد ابراهيم الدسوقي[1*]، محمد عمر الفاروق[2]

[1] قسم الملاحة البحرية المعهد العالي لتقنيات علوم البحار زوارة.
[2] قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية فرع الزنتان، ليبيا.

*المؤلف المراسل: سيد الدسوقي | sayedtaha1968@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 25-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 06-05-2026م | DOI:10.5281/zenodo.20058923

ملخـــــص البحـــــث

تُعتبر الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، وذلك بالنظر لتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فالدولة الليبية في عهد الملكية وفترة القذافي لم تحظَ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد ممّا جعل الحكم يختزل في الأشخاص فلم تبنى مؤسسات حقيقية وغاب مفهوم الدّولة. ولذلك انتهت الثورة الليبية بسرعة إلى أزمة عميقة عنوانها الأكبر انقسام مؤسسي خطير تمثل بوجود حكومة في الشرق الليبي، تقابلها حكومة الوفاق الوطني في الغرب ورغم انتهاء المهلة القانونية للمؤسسات القائمة فلم ينجح الفرقاء السياسيون في طي صفحة الانقسامات والتوافق على دستور جامع وقانون انتخابي للذهاب إلى انتخابات عامة

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

تجدد المؤسسات المنتهية. من أجل ذلك يسلط الباحث الضوء في هذه الورقة على طبيعة الأزمة الليبية وأبرز التحديات التي أفرزها المشهد السياسي المتشظي من أجل استشراف المسارات المستقبلية للوضع الليبي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، التدخل، الليبية، التركية، الإقليمية.

1. المقدمة

لا تزال الأزمة الليبية تؤرق الشعب اللّيبي وبلدان الجوار عمّا تسببت به من كوارث سياسية وعسكرية وأمنية وإنسانية، ومأساة هي الأسوأ في تاريخ ليبيا الحديث. فقد أصبحت هذه الأزمة تمثل بؤرة توتر في العلاقات الدولية ونقطة تقاطع لمصالح الفاعلين الإقليمين والدوليين. فبعد أكثر من عقد من الصراعات والحروب الداخلية لم ينجح الفرقاء السياسيين الليبيين في التّوصل إلى حل ينهي حالة الانقسام التي باتت تهدد النسيج الاجتماعي ولم توفر المبادرات المختلفة حلولاً ترضي مختلف الأطراف فتضع حداً لهذه الأزمة الحادة. ومع ما شهده العالم من تغيرات كبرى التي قد تُؤثر على مستقبل النظام العالمي، وخريطة التحالفات الإقليمية والدّولية يتفاءل كثيرون بقرب التوصل إلى حل لهذه الأزمة.

إن الأزمة السياسية الليبية التي يعيشها المجتمع الليبي بعد أكثر من عقد من الزمان بعد انهيار نظام حكم القذافي ليست وليدة الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة، بقدر ما هي أزمة بنيوية أصيلة ومتجذرة في بنية السلطة السياسية منذ سنوات طويلة جداً، ولكن سقوط نظام القذافي عام 2011 ساهم في تفجرها نتيجة انهيار القبضة الشمولية للسلطة على الحكم، فأغلب النظم الشمولية والسلطوية تعاني أزمات سياسية مشتركة تسمى في الأدبيات السياسية بأزمات التنمية السياسية، من أهمها أزمة الهوية والمشاركة السياسية والشرعية والتغلغل والتوزيع العادل للثروة.

ومع مرور السنوات تزداد تعقيدات الأزمة وتضيق الخيارات بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، خاصة بعد الانقسام المؤسسي. وتُبدي أوساط سياسية داخل ليبيا وخارجها مخاوف كبيرة إزاء هذا الوضع، وهي مخاوف. إن التدخل الإنساني هو أحد أشكال التدخل الدولي الذي تمارسه دولة معينة، أو مجموعة من الدول، أو منظمات إقليمية، أو دولية على أساس إنساني وفقًا لما هو منصوص عليه في القانون الدولي، ويمكن أن يكون بموافقة الدولة المضيفة، أو يتخذ كنوع من العقاب للمسؤولين في تلك الدولة، وهو الأمر الذي يتطلب موافقة صريحة من مجلس الأمن.

والمبدأ المسلم به و المتفق عليه هو عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول إذ لا يجوز لأية دولة أن تقوم بإرادتها المنفردة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى حتى ولو كان هذا التدخل لاعتبارات إنسانية، أو بحجة حماية حقوق الإنسان، أو حماية الأقليات، أو الرعايا أو أي حجة أخرى إلا إذا كان هناك انتهاك

صارخ لهذه الحقوق، وبموجب التقارير والإثباتات والأدلة الخاصة والأكيدة وعن طريق مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة والتي تكون مهمته تقييم الأوضاع والانتهاكات في أي دولة، ومدى ما يشكل ذلك انتهاكا لقواعد والتي يتوجب عندئذ على المجتمع الدولي القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والشرعية الدولية التحرك لوقف تلك الانتهاكات، وبكافة الإجراءات الضرورية وفقًا لميثاق المنظمة، ووفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني

1.1. الأهمية

تكمن أهمية البحث في الآتي:

أ- إنها تحلل الواقع الفعلي لمضامين تأثير التدخل التركي في الأزمة الليبية لما لها من أهمية بالغة ومحورية وذات عمق استراتيجي لأمن منطقة الشرق الأوسط وترتبط تركيا بليبيا على أكثر من مستوى نتيجة العوامل الجغرافية والتدخل البشري والتفاعل التاريخي والحضاري بين البلدين.

ب – التعرف على مصالح تركيا التي تسعى إلى تحقيقها من خلال التدخل في الأزمة مستخدمة مجموعة من الأدوات والوسائل التي تحقق لها ذلك سواء كانت عسكرية أو اقتصادية.

1.2. أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث على النحو الآتي :-

1-الكشف عن أثر التدخل التركي في الأزمة الليبية على الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي.

2 – إبراز أولويات التدخل التركي في الأزمة الليبية.

3- اختبار مدى حاجة بعض الأطراف للتدخل التركي في الأزمة.

4 – الكشف عن الحاجة التركية للتدخل في الأزمة للحفاظ على مصالحها المختلفة وخاصة التعاون الاقتصادي والعسكري.

1.3. إشكالية البحث

تدور الاشكالية حول التدخلات الاقليمية والدولية في الشأن الليبي الذي عرض ليبيا إلى مجموعة من الصراعات والخلافات الواضحة بين أبناء الشعب الواحد وبلغت الخطورة إلى وجود انقسام سياسي أثر بشكل كبير على عوامل الأمن والاستقرار والبناء لهذا البلد.

وتدور هذه الاشكالية حول سؤال رئيسي مفاده:

ما مدى تأثير التدخل التركي على الأزمة الليبية؟ وما هي التداعيات المترتبة على هذا التدخل؟

1.4. فرضية البحث

لقد أسهم التدخل التركي في الازمة الليبية في خلق توازن بين طرفي الصراع والمحافظة على المكاسب الثورية (ثورة 17 فبراير) بحيث مثل من هذا التدخل فرصة كبيرة تفتح مجالات التعاون والمباحثات التفاوضية بين طرفي الازمة من حيث الدخول في مسارات تعاونية عديدة تؤصل لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مستقبلية دون حرمان أي طرف سياسي.

1.5. منهجية البحث

- **المنهج الوصفي:** الذي يقوم بوصف الأحداث والتطورات مع تبيان خلفياتها.
- **المنهج التحليلي:** الذي يقوم بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث لغرض تحليلها وتفسيرها، وإعادة تركيبها للتنبؤ بالمستقبل.
- **المدخل التاريخي:** الذي يرصد حركه تطور العلاقات الليبية التركية ومن ثم الغوص في جوانبها والاعتماد عليها مستقبلياً.

1.6. حدود البحث

- **الحدود الزمانية:** الحدود الزمانية من 2011–م2025 حيث فترة 2011 تاريخ اندلاع ثورة 17 فبراير لحين 2025/10 تمثل تاريخ كتابة هذا البحث.
- **الحدود الجغرافية:** وهي المنطقة الجغرافية التي تقع فيها ليبيا وهي منطقة الشرق الأوسط
- **الحدود الموضوعية:** هذا البحث يناقش موضوع علمي هام وهو أثر التدخل التركي في الأزمة الليبية.
- **الحدود اللغوية:** البحث كتب باللغة العربية.

1.7. خطة البحث

تنقسم الخطة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: مفهوم التدخل.

المحور الثاني: أثر التدخل على الازمة الليبية.

2. المحور الأول: ماهية التدخل

2.1. مفهوم التدخل

يعتبر التدخل من أقدم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية، واتخذت هذه الظاهرة أشكالا مختلفة وتسميات متعددة حسب التغيرات التي كان يشهدها العالم إلا أن التدخل أثار العديد من علامات الاستفهام نظرا

لأن كلمة التدخل في حد ذاتها تحمل بين طياتها الكثير من المترادفات التي يحاط بها سياج كبير من الغموض [1].

كما تشكل المفاهيم والعلاقات فيما بينها أساس أي حقل من حقول المعرفة، وتعد المفاهيم هي المستوي الأول في بناء أي نسق نظري، إذ تشكل المفاهيم مكون أساسي في بناء أي قضية نظرية وعلى هذا الأساس سنقف عند مفهوم " التدخل الدولي " لغويا واصطلاحيا.

2.2. التعريف اللغوي

- **في اللغة العربية** : يعرف التدخل بأنه "دخل قليلا قليلا" أي أن يفيد التدرج بكل وعي وإرادة وتدخل في الخصومة، أي دخل في دعواها من تلتقي نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفاً من أطرافها [2].

وفي قاموس المعاني العربي التدخل الدولي هو "أن تقحم دولة نفسها في شؤون دولة أخرى رغبة منها مخالفة لذلك القانون الدولي [3].

- **في اللغة الإنجليزية** : التدخل مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenir والتي تعني حسب Eppstein التموضع بين شيئين Interposition ويستعمل بمعنيين : معنى سلبي Interference ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة ولمعنى إيجابي كالتوسط في الخصومات [4].

2.3. التعريف الاصطلاحي

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم التدخل إلا أن هناك محاولات عديدة لتعريفه في نطاق العلاقات الدولية، ويمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية على الأقل في هذا الخصوص:

2.3.1. الاتجاه الواسع لمفهوم التدخل

وهو الذي يميل أنصاره إلى التوسع كثيرا من التقدم ليصل الى حد اعتباره مرادفا لشكل من أشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، حتى ولو كان هذا السلوك سلبي كحالة عدم التدخل في حالات معينة، وعليه فانه يندرج ضمن نطاق أشكال السلوك هذه: الأعمال القسرية التي تتخذها دولة في اتجاه دولة ثانية سواء كانت عسكرية، أو أي صورة من صور الأعمال القسرية الأخرى، كما تندرج ضمنه الأعمال التي تندرج ضمن الحملات الدبلوماسية والتصريحات، كذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

وكذلك أيضا ما يسميه البعض التدخل المعلوماتي، والذي يتيح للدولة أو الدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية فرصة المساهمة لكل أكبر، في تشكيل وصياغة النظام القيمي للطرف الآخر أو للأطراف الأخرى [5].

فأصحاب هذا الاتجاه يطلقون لفظ التدخل على أي سلوك يمس من قريب أو من بعيد بسيادة دولة ما حتى وإن لم تستخدم على استخدام القوة.

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه العربي الأستاذ الدكتور: الصادق أبو هيف الذي يرى أن التدخل هو تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدول أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، والغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها وإتباع ما تمليه عليه الدولة المتدخلة في شؤون من شؤونها الخاصة، لذا فدلول التدخل في شكله المطلق يمثل تقييد حرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها [6].

كما يعتبر من أنصاره الدكتور / محمود سامي جنينة الذي يرى أن التدخل الدولي يقصد به تعرض دولة لشؤون دولة أخرى وإملاؤها إرادتها عليها بقصد تغيير الحالة الراهنة فيها وذلك بإلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو إتباع خطة معينة ترسمها لها دون أن يكون لهذا التعرض أساس صحيح قانوني.

ويذهب الفقيه (damrosch) في تحديده لمفهوم التدخل الى أبعد من ذلك حيث يرى قد يكون في صوره ظاهرها تقديم مساعدة للدولة المستهدفة، وباطنها ينطوي على تدخل فعلي في شؤونها الداخلية وإحكام الرقابة والسيطرة على سياساتها الخاسرة [1].

2.3.2. الاتجاه الضيق لمفهوم التدخل

ويوجد ثمة اتجاه آخر يتحمس أنصاره إلى التضييق في مفهوم التدخل، إلى درجة جعله يقتصر فقط على التدخلات العسكرية أو التهديد باستخدام القوة المسلحة وحدها فقط ودون سواها من الصور الأخرى، وعلى ذلك، فان التدخل الخارجي أو الدولي

وفقا لرأي أنصار هذا الاتجاه، إنما ينصرف إلى استخدام الإجبار أو القسر بصورة منتظمة من جانب دولة ما أو منظمة دولية أو من جانب عدة دول ضد دولة أخرى لإجبارها على التغيير معين أو عدم حدوث تغيير معين في نظامها السياسي، سواء هذا كان يتعلق بسياستها الداخلية أو سياستها الخارجية.

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه القانوني العربي نجد الدكتور / الغنيمي يعرفه أنه تعرض دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأوضاع الراهنة للأشياء أو تغييرها، والصفة الهامة التي تحدد التدخل أن يكون استبداديا أي عن طريق الإملاء والفرض، وذلك التدخل يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعينة ومن ثمة فانه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة [1].

كما يعتبر من أنصار هذا الاتجاه (ريتشارد شيئل) الذي يرى أننا تكون أمام حالة تدخلية عندما تقوم وحدة سياسية بالاستجابة لدافع تدخلي، ويظهر هذا الدافع عندما يتطور النزاع في دولة متفككة، ويحاول كل طرف في النزاع الداخلي الاستعانة بآخر خارجي يسانده، الحفاظ على علاقة مع هذه الأطراف يعتبر استجابة تدخلية في حين أن الحفاظ على العلاقة مع كلا الطرفين يعتبر استجابة غير تدخلية [7].

2.3.3. الاتجاه التوفيقي لمفهوم التدخل

نجد أن أغلب الفقه يميل إلى هذا الاتجاه الذي يعمل على التوفيق بين الاتجاهين السابقين، الذي يرى أن التدخل لا يعتمد على وسيلة معينة أو نمط معين فقد يكون هذا التدخل عسكري عن طريق استخدام القوة، أو عن طريق استخدام أي وسيلة أخرى تمس بسيادة الدولة واستقلالها.

ويبدو لنا جليا أن هذا الاتجاه واقعيا ومنسجما مع العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر فهو كما تراه الدكتورة / منى محمود مصطفى: كل عمل إرادي من جانب دولة أو منظمة دولية تتعرض به للشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة دون سند من القانون وبعد هذا التدخل عملا خطيرا يعرض مصالح الجماعة الدولية للخطر ويعكر صفو العلاقات الدولية بين الأمم [8].

كما يمكن القول أيضا أن التدخل يعني قيام دولة أو منظمة دولية بتصرفات مباشرة أو غير مباشرة من شأنها المساس بسيادة الدول أو اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية دون مبرر قانوني لذلك [9].

كما يرى الدكتور سامح عبد القوي السيد كما سبق التطرق إليه، أن التدخل هو كل سلوك أو عمل صادر من دولة أو منظمة دولية، يستهدف المساس بسيادة الدولة أو استقلالها، أو التعرض لشؤون الدولة الداخلية أو الخارجية، دون أن يكون لهذا التدخل مبرر أو سند من القانون، ويتكون هذا التدخل حسب قصد الدولة أو المنظمة المتدخلة فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو دينيا أو ثقافيا أو على أي صورة من الصور طالما تضمن ذلك خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة أو انتهاكا للحق في الاستقلال [1].

وما نخلص إليه من هذا التنوع في التعاريف والمفاهيم إلى أن ظاهرة التدخل ورغم البحوث التي أثيرت حولها ورغم الاجتهادات التي حاولت أن تحصر هذه الظاهرة في مفهوم محدد واضح إلا أنها فشلت في ذلك، فكل التعريفات ما هي إلا تقريبات من المفهوم الحقيقي لهذه الظاهرة، وهذا راجع بالأساس لكون ظاهرة التدخل هذه تمتاز بتعدد صورها واختلاف أشكالها وأنماطها

2.4. نظرة فقهاء القانون للتدخل الدولي

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف للمصطلح وهذا يعود إلى اختلاف نظرتهم حول مشروعية التدخل الإنساني فلقد عرفه الأستاذ روجير Rougier " في مقال نشر سنة 1910 بأنه العمل العسكري الذي تلجأ إليه الدول أو مجموعة دول ضد حكومة دولة أجنبية وذلك بهدف وقف الأفعال التي تتنافى مع قوانين الإنسانية والتي تلجأ إليها أو تسمح باللجوء إليها هذه الدولة ضد الأفراد" [10].

إذن حسب ما قاله روجير"، نرى أن التدخل الإنساني يتم بهدف حماية الأفراد وحقوق الإنسان في الحالات التي يتم استنكار والتعدي على القوانين الإنسانية في دولة معينة يعرفه " أرنتز " بأنه : " قيام دولة أو مجموعة دول في التدخل في الشؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها، سواء كان ذلك بإجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى، أو بالمزايدة في القسوة وعدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونيا، لأن حق الإنسانية والمجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة واستقلال الدول [11].

غير أن المفكر" ماريو بتاتي Mario Bettati يوظف مصطلح التدخل لصالح الإنسانية لكن في معرين مختلفين بحيث ميز بين التدخل لحماية الوطنية والتدخل لحماية رعايا دولة أخرى هذا بدوره ما أثار الجدل والشكوك لكنه يرى على العموم أن التدخل الإنساني المصحوب باستعمال القوة العسكرية أو الطرق الدبلوماسية تدخلا مشروعا، إذا كان الهدف من ورائه وقف الانتهاكات الخطيرة والمكثفة لحقوق الإنسان أو حياة الأفراد التي يهددها خطر محدق [12].

ويرى الفقيه الفرنسي الكولومبي إيبيز Ypez أن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما ويأخذ صور مباشرة أو غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية أو مجرد لتهديد بها [13].

ويعرفه روسو Rousseau" بأنه : تصرف تمارسه دولة ضد حكومة أجنبية . بهدف إيقاف المعاملات المخالفة للقانون الإنسانية الذي تطبقه على رعاياها وعليه فإن روسو يرى أن التدخل الإنساني هو ذلك الموقف الذي تتخذه دولة معينة التجاء دولة أخرى وهذا بهدف وقف التجاوزات التي تقوم بها هذه الدولة اتجاه حقوق الإنسان.

أما " براونلي Brouwie " يعرفه بأنه التهديد بالقوة المسلحة أو استخدامها من قبل دولة ما أو من قبل مجتمع محارب بهدف حماية حقوق الإنسان [10].

برى توماس كارولين (carolin thomas أن التدخل سلوك عدواني ينتهك معايير الأنظمة الموجهة للقانون الدولي، وهو تعريف متفق عليه في النظام الأوربي لما بعد مؤتمر وستفاليا عام 1648، إلا أنه بدأ في التلاشي في النظام الدولي الموسع للقرن العشرين بتعقيداته التركيبية والإيديولوجية والتكنولوجية، وأصبح هذا

التداخل المفهومي أكثر حدة بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لانهيار النظام التوازني التقديم وبناء ثانية قطبية إديولوجية المحور مما أثر سلبا على المحاولات التحليلية التي أصبحت أكثر معيارية ووصفية وأدى من جانبه إلى تكوين تعاريف متباينة وصعبة التوفيق تبعا الخصوصية التحليل والمنهجية لكل نظرية [14].

ويرى ناي (joseph nay) إلى أن المفهوم التدخل معنيين، المعنى الأول هو المعنى الواسع والذي يشير إلى الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية الدولة أخرى ذات سيادة، أما المعنى الضيق لهذا المفهوم فيشير إلى استناد التدخل في الشؤون الداخلية الدولة أخرى على القوة العسكرية [15].

وقال بول (hedley bull) التدخل نتاج منطقي للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وقد يكون عنيفا أو غير عنيف، مباشر أو غير مباشر، مفتوحا أو مستر أحادي أو جماعي، وقائما على شرط التباين في القوة كشرط أساسي له، ويفسر ذلك بأن من الضروري أن تكون الدولة المتدخلة أكثر قوة من الدولة المستهدفة [16].

ويعتبر التدخل من وجهة نظر (إسماعيل مقلد) بمثابة أداة لحفظ توازن القوى في العلاقات الدولية وأساس بنيوي للنظام الدولي، فبالمحافظة على تطبيق توازن القوى تضمن الدول تحقيق السلام بردع الدول عن إثارة الحروب وتبقي على تحدد الدول في المجتمع الدولي بإعطائه المرونة الكافية في تكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بالشكل الذي يحفظ لها استقلالها السياسي وكيانها القومي[17].

ورى كورفين التدخل بأنه : إحلال الدولة لسلطتها محل دولة أخرى بقصد تحقيق أثر قانوني لا تستطيع الدولة الأخرى أو لا ترغب أن تحققه، وإذا قابلت السلطة المحلية محاولات التدخل بالمقاومة التدخل بالمقاومة المسلحة انقلب الوضع إلى حرب [18].

وأكد (محمد يونس) على أن التدخل عمل 11 ردي على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني أولي تجاه دولة أخرى، بغية حرمان هذه الدولة من التمتع بسيادتها واستقلالها [19].

ويصف (محمد عبد الوهاب التدخل بأنه إقحام دولة نفسها إقحاما استبداديا بحق أو بدون حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى بغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه.

مستعملة في ذلك وسائل الضغط وهو بهذا يمس الاستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية [20].

ويرى (محمد فضة (التدخل بأنه نشاط يتسم بنية عدوانية، يهدف الى خلق حقائق جديدة لتعدل من النظام الداخلي للدولة المستهدفة بما فيه النظام السياسي، الأمر الذي بعد انتهاكا للشخصية القانونية للدولة بما فيه

التعدي على سيادة الدولة واستقلالها وبالرغم من تعدد صور التدخل وتباينها الا أنها لا تبقي عنه صفة الاستغلال أي استغلال الدول الأخرى [21].

ويرى غلان gerhard van glan (التدخل في ظل القانون الدولي أنه تدخلا ذا طبيعة ديكتاتورية من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السائد فيها أو تغييره، بدلا من أن يكون مجرد عمل ذي سند قانوني يضفي عليه الشرعية أو ينفيها، وبالرغم من ذلك فهو يتعلق باستقلال الدولة المعنية أو سيادتها، ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن مثل هذا التدخل كقاعدة ممنوعة بموجب القانون الدولي، كون هذا القانون وضع جزئيا على الأقل لحماية الشخصية الدولية لدول العالم [22].

ويعرفه شتروب " أنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على اتباع ما تمليها عليها في شان من شؤونها الخاصة .[23]

3. المحور الثاني: أثر التدخل التركي في الازمة الليبية

اعتمدت تركيا على أساليب القوة الناعمة بمختلف أشكالها، بكونها الأرضية التي انطلقت منها حكومة حزب العدالة والبناء عام 2002 م؛ لتجسيد أهداف سياستها الخارجية على أرض الواقع، وفي ضوء التطورات الإقليمية المرتبطة ببيئة تتصاعد فيها أنماط التدخلات الخارجية، وتدهور الأوضاع في البلدان العربية، وهو ما أفضى بطبيعة الحال إلى تبدُّل في ميزان القوى الإقليمي، مما دفع تركيا إلى تغيير الأدوات المستخدمة بشكل جذري تمثلت في سياسة توسيع دائرة النفوذ السياسي والعسكري ـ وبسبب شعور قادتها بفائض القوة العسكرية لبلدهم ـ مما دفعهم للدخول في مغامرات سياسية وعسكرية كارثية مقابل الحفاظ على بعض المزايا الاقتصادية، خصوصًا إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة تناور تركيا في أكثر من صعيد إقليمي ودولي، وتجد نفسها في مواجهة شاملة على طول المنطقة وعرضها وفي شرق المتوسط، دون اعتبارات للآخرين وتداعيات أي تغيير عميق في ليبيا على مصالح الإقليم والعالم [24].

تنامى التدخل التركي في ليبيا، وبدأ يأخذ طابعًا علنيًا منذ توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني في (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 م)، بشأن السيادة على المناطق البحرية في مياه المتوسط، فضلًا عن التعاون في المجال الأمني والعسكري، سارعت تركيا بإرسال مستشارين وخبراء ومعدات عسكرية لمساعدة حكومة الوفاق، ما يشير إلى رغبة "أنقرة" في ترجيح كفة حكومة" السراج"، ربما لاستخدامها كأداة؛ لتطويع خصومها وتحديداً "حفتر"، فتركيا باتت ترى في الأخير تهديدًا لمصالحها من

جهة، وأن تدخلها يقضي على حالة عدم الاستقرار في العاصمة "طرابلس"، التي توفر بيئة مناسبة لعمل الجماعات المتطرفة، وذلك ما يدفع إلى عمليات نزوح ولجوء جماعي، مما يؤثر مباشرة على مصالح تركيا الاقتصادية وأمنها القومي [25].

تحتل ليبيا أهميةً كبيرةً بكل المُعطيات في الإدراك الاستراتيجي التركي، بحسبانها إرث عثماني قديم تسعى تركيا لاستعادته، وموطئ قدم لها يمنحها عمقًا استراتيجيًا كبيرًا على المستوى الجيو- بوليتيكي في المتوسط، ومن ثمَّ المساهمة في لعب دور، ورسم خريطة ليبيا الجديدة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على اعتبار أن المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الرئيسي لأي دولة في سياستها الخارجية [26].

تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا قبل اندلاع ثورة (17 شباط/ فبراير)، على تعزيز مصالحها الاقتصادية التي كانت تطغي على العلاقات بين الجانبين ـ لاسيما الجانب التركي ـ وبدا واضحًا من خلال العلاقة التفضيلية التي كانت تحظى بها تركيا، والامتيازات التي كانت تتمتع بها إبان حكم القذافي، إذ أَوْكل لشركائها جزءًا أساسيًا من عقود البناء ومشاريع البنى التحتية، وناهز عدد العمال الأتراك (25 ألف) عامل تركي في ليبيا [27]، وقدّرت قيمة التبادل التجاري بين البلدين قبل عام 2011 م، بـ (10 مليار دولار)، وبلغت الاستثمارات التركية حتى عام 2013 م (100 مليار دولار). هذا وتحتل ليبيا المرتبة الثالثة من حيث استقطاب الاستثمارات التركية التي تقدر ب (30 مليار دولار) كتأكيد على عمق الشراكة بين "أنقرة" و"طرابلس" [28].

لا يمكن أيضًا إغفال أن ما تمتلكه ليبيا من مخزون احتياطي مهم من النفط والغاز بامتيازات مغرية يسيل لعاب الجميع طمعًا في استثمار عائدات موارده، وتقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام الليبي بنحو (46،4 مليار) برميل، إضافة إلى احتياطي غاز يقدر بـ (55 تريليون) قدم مكعب. ويبدو أنَّ الهدف من توقيع مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا تتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في شرق المتوسط؛ لتكون تركيا أكثر حضورًا وفاعلية، خصوصًا بعد الاكتشافات الهائلة من النفط والغاز في المنطقة [29]، كما يمثل فرصة سانحة؛ لتحقيق مصالحها وزيادة رصيد أوراق تركيا القوية في النزاع على السيادة والموارد في شرق البحر المتوسط، كما أنَّه يقوي موقفها في أي مفاوضات مستقبلية مع اليونان حول الجزر المتنازع عليها، وتقدر دراسات مركز الأبحاث الجيولوجية الأمريكي أنَّ الاحتياطي المتوقع من الغاز في شرق المتوسط يقارب الـ (122 تريليون) متر مكعب، كما تختزن المنطقة على أكثر من (107 مليار) برميل من النفط، وهو ما دفع تركيا للتحرك لتأمين المزيد من النفوذ في شرق المتوسط [30].

لذلك تتجه استراتيجية تركيا القومية نحو العمل على نقل وتأمين مرور مسارات الطاقة إلى الأسواق العالمية عبر أراضيها لما تتمتع به من خصوصيات جغرافية [31]، وتسعى إلى استغلال موارد الطاقة الموجودة قبالة سواحلها شرق المتوسط؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبما يخفف من اعتمادها على روسيا وإيران في تأمين احتياجاتها الطاقوية، حيث تقدر وارداتها منها بحوالي (45 مليار دولار) [32].

يبدو الموقف التركي أشبه برد فعل لعرقلة خطط دول منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تأسس في 14 يناير 2019 م، وضم كل من (اليونان وإيطاليا وإسرائيل وقبرص اليونانية ومصر والأردن وفلسطين)، وفي تغيير قواعد اللعبة شرق المتوسط للحيلولة دون تجاهل تركيا أو تبني حلول لها تأثير على مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي [33]، تحاول "أنقرة" التذكير بأنَّها: "دولة إقليمية مركزية تقرر ما تقوم به ولا تخضع لأجندة الآخرين" [34]، والأهم من ذلك التوظيف الأمثل لمواردها الاقتصادية والبشرية ولموقعها الجيو- إستراتيجي، وإلى قدراتها كقوة محورية [35]؛ لأن ما تملكه تركيا من خصائص تاريخية وحضارية وجغرافية لإقامة روابط لغوية دينية وإثنية وحتى عائلية يؤهلها للارتباط بدول المنطقة لأجل تعزيز مكانتها في جنوب المتوسط[36]، وتبقى تركيا عرضة لعقوبات الاتحاد الأوروبي - خصوصًا دول ذات الوزن الثقيل التي تمتلك شركات الطاقة مثل (فرنسا وإيطاليا)، نظرًا للاهتمام الكبير الذي يبديه الاتحاد الأوروبي بمستقبل ليبيا.

تسعى تركيا للحصول على نصيبٍ وافرٍ من عقود الاستثمار والمشروعات؛ لإعادة إعمار ليبيا ولتعويض الأضرار التي لحقت بها بسبب الأزمة الليبية، ونقلًا عن مسؤولين أتراك" إنَّ تدخل بلادهم في ليبيا؛ إنَّما يهدف لإنقاذ مليارات الدولارات من العقود التجارية التي تتعرض للخطر بسبب الصراع؛ ولدعم الاقتصاد التركي الذي يعاني من أزمات كثيرة مما يتيح لـ"أردوغان" فرصة لصرف أنظار شعبه عن مشاكلهم الاقتصادية [37].

فالطموح التركي يقوم على تطوير العلاقات الثنائية مع ليبيا التي تعدُّها شريكًا تجاريًا لا غنى عنه، والوصول إلى الرقم المستهدف في حجم التبادل التجاري الثنائي إلى (10 مليار دولار) سنويًا، حيث بلغ حجم الصادرات التركية إلى ليبيا في الأشهر الأولى من عام 2019 م حوالي (1.5 مليار دولار)، وهي ذات القيمة من العام 2018م [38].

ولهذا يرى بعض الليبيين بأنه لولا تدخل تركيا في غرب ليبيا لكان وضعهم أسوأ من وضع درنه من قبل التابعين لحفتر، والذي يطلق عليهم الجيش الوطني، فيعتبر التدخل التركي رادعا للقوات الموالية لحفتر.

ووفر الاستقرار لحكومة السراج ثم الدبيبة من بعدة حتى الآن، فهذا لا نعتبره من التحديات التي واجهة تنفيذ القانون الدولي الانساني كما ينظر له البعض في هذه الآونة، بل نعده من عوامل الاستقرار في غرب ليبيا.

4. الخاتمة

تعرض هذا البحث بالوصف والتحليل إلى واقع التدخل التركي في الأزمة الليبية ركزت تركيا على عوامل عديدة تمكنها من التدخل في ليبيا من أبرزها العلاقات القديمة الجديدة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية إلى جانب التداخل البشري بين البلدين والقواسم التاريخية المشتركة حيث مثل التعاون الاقتصادي والاستثمارات المختلفة بين البلدين فرصة كبيرة لتنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وجعل الجانب التركي يعمل بجد على المحافظة على هذه العلاقات الاقتصادية.

5. النتائج

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج تتمثل في النقاط التالية:

أ- التدخل الخارجي في الأزمة الليبية بدأ منذ الأسابيع الأولى للثورة فبراير وازداد مستوى التدخل كما وكيفاً بعد بدء الصراع بين طرفي الثورة 2014.

ب- تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا على تعزيز مصالحها الاقتصادية.

ج- لا يمكن إغفال ما تملكه ليبيا من مخزون احتياطي من النفط والغاز وإعطاء للشراكات بامتيازات مغرية مما يجعل الساسة الاتراك ينظرون باهتمام بالغ ومتزايد بالشأن الليبي.

د- محاولة تركيا لعرقلة خطط منتدى غاز المتوسط الذي تأسس14 يناير 2019 ضم كل من مصر وإسرائيل واليونان وإيطاليا وفلسطين والأردن للحيلولة لعدم تجاهل تركيا.

هـ- محاولة تركيا للحصول على نصيب وافر من العقود والاستثمارات والمشروعات لإعادة إعمار ليبيا وتعويض الاضرار التي لحقف بشركاتها بسبب تفاقم هذه الأزمة.

6. التوصيات

أ- اعتماد الحوار والتوافق خيارًا استراتيجيًا من جانب القوى الليبية كافة، فلا يجب أن يكون خيارًا تكتيكيًا مرحليًا تفرضه متغيرات ومصالح آنية ضيقة.

ب- اعتماد الانتخابات المقبلة كنقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الوطنية والتوافق الوطني وإعادة ترتيب البيت الليبي، والحؤول دون أن تتحول من نقطة التقاء إلى نقطة تزيد من مساحة التباعد والخلاف.

ج- الضغط على الأطراف الخارجية لوقف تدخلاتها السلبية في ليبيا ومحاولاتها وضع العراقيل أمام إجراء الاستحقاق الانتخابي المقبل.

د- مشاركة القوى الدولية الفاعلة في الإشراف على سير واستكمال العملية الانتخابية حتى نهاية حلقاتها، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويحول دون أي عملية تزوير لإرادة الناخبين، بحيث ينضوي في إطارها جميع قوى الشعب الليبي.

هـ- قبول نتائج الانتخابات واحترام إرادة الشعب الليبي، في اختيار قياداته، وتجنُّب التعامل بازدواجية مع إرادة الناخبين ونتائج العملية الديمقراطية.

المراجع

[1]. سامح عبد القوي السيد. التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة؛ 2012.

[2]. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. ط4. مصر: مطبعة الشروق الدولية؛ 2004.

[3]. قاموس المعاني. قاموس المعاني عربي عربي. متوفر على: [https://www.almaany.com/].

[4]. حمايدي عز الدين. دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية [رسالة ماجستير]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري ؛ 2005.

[5]. الرشيدي أحمد. حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية؛ 2003.

[6]. أبو هيف علي الصادق. القانون الدولي العام. ط11. الإسكندرية: منشأة المعارف؛ 1975.

[7]. عبد الرحمن محمد يعقوب. التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ 2004.

[8]. مصطفى منى محمود. استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة. دار النهضة العربية: القاهرة ؛ 1995.

[9]. قاسم مسعد عبد الرحمن زيدان. تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية؛ 2003.

[10]. السنجاوي سلوان رشيد. التدخل الإنساني في القانون الدولي العام. دار قنديل للنشر: عمان؛ 2005.

[11]. خولي معمر فيصل. الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. دار العربي للنشر: القاهرة؛ 2011.

[12]. الجوزي عز الدين. حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الإنساني [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق: جامعة تيزي وزو؛ 2015.

[13]. العربي وهيبة. مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة وهران؛ 2014.

[14]. سوالفة معاوية عودة. التدخل العسكري الإنساني [رسالة ماجستير]. كلية الحقوق: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا؛ 2009.

[15]. ناي جوزيف. المنازعات الدولية: مقدمة للبشرية والتاريخ. ترجمة: كامل م. الجمعية المصرية للنشر: القاهرة؛ 1997.

[16]. برقوق سالم. تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية [مذكرة ماجستير]. معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر ؛ 1994.

[17]. مقلد إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.: مطبعة جامعة الكويت الكويت ؛ 1971.

[18]. الغنيمي طلعت. الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام. منشأة المعارف: الإسكندرية ؛ 1982.

[19]. يونس محمد مصطفى. العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة : دراسة فقهية والتطبيقية في ضوء ميدان القانون الدولي المعاصر. [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق: جامعة القاهرة؛ 1985.

[20]. الساكت محمد عبد الوهاب. دراسات في النظام الدولي المعاصر. دار الفكر العربي: القاهرة ؛ 1985.

[21]. فضة محمد. التدخل السوفياتي في أفغانستان : دراسة جيوسياسية. الجامعة الأردنية، عمان.

[22]. فان غلان جير هارد. القانون بين الأمم: مدخل إلى القانون الدولي العام. ج1. ترجمة: العمر ع. دار الآفاق الجديدة: بيروت؛ 1970.

[23]. موسى موسى. التدخل الدولي الإنساني: مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته [رسالة ماجستير]. قسم القانون العام، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك؛ 2007.

[24]. سعيد أحمد محمد. تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. مجلة شؤون عربية. 2020؛ (182). متوفر على: (https://bit.ly/2GMKyqy).

[25]. نور الدين محمد. تركيا: علاقات قلقة مع الحلفاء وتحركات ملتبسة في أزمات المنطقة. مجلة شؤون عربية. 2019؛ (179).

[26]. بولنت راس، الحمد جواد، وآخرون. التحول التركي تجاه المنطقة العربية. ط1. مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان؛ 2012.

[27]. نوفل ميشال. تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية. مجلة الدراسات الفلسطينية. 2012؛ (92):30-40.

[28]. قبلي آسيا. التوجه التركي نحو أفريقيا: الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية. مجلة قضايا آسيوية. 2020؛ (3).

[29]. الرنتيسي محمود سمير. ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر. مركز الجزيرة للدراسات. 12 ديسمبر 2019. متوفر على: (https://bit.ly/3fwBRNI).

[30]. نور الدين محمد. الطموح التركي في غاز شرق المتوسط: أبعاده وتداعياته. مجلة شؤون عربية. ديسمبر 2019. متوفر على: (https://bit.ly/2yrNQeN)

[31]. أوغلو أحمد داود. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية. ترجمة: ثلجي م، عبد الجليل ط. ط2. الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت؛ 2011.

[32]. الرنتيسي محمود سمير. تصاعد الدور التركي في ليبيا: مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 15 يناير 2020. متوفر على: (https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages).

[33]. نور الدين محمد. المشروع التركي في المنطقة بين الهيمنة والعسكرة والتدويل. مجلة شؤون عربية. 2020؛ (181). متوفر على: (https://arabaffairsonline.com/).

[34]. البدور بكر محمد رشيد. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020م: دراسة مستقبلية. ط1. الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت؛ 2016.

[35]. Almedo A. New Turkish foreign policy Towards the Middle East: Neither so view, nor so Turkish. IEMed Euromesco. 2011 Sep.

[36]. Turan I. Turkey and the European Union: the other side of the coin. IEMed. 2007 Oct.

[37]. غبارة عبد الباسط. التدخل التركي في ليبيا.. أطماع وتأجيج للصراعات. بوابة أفريقيا الإخبارية. 26 سبتمبر 2019. متوفر على: (https://bit.ly/2SJKBpG).

[38]. حسين رخا أحمد. موقف الولايات المتحدة من أزمتي ليبيا وشرق المتوسط. مجلة شؤون عربية. 2020؛ (183). متوفر على: (https://bit.ly/2IawZC4).